مداخلة موريتانيا

الاجتماع الاستثنائي للجنة المرأة العربية على المستوى الوزاري حول "بحث آثار فيروس كوفيد-19 على المرأة والفتاة /17 يونيو 2020

اتخذت الجمهورية الإسلامية الموريتانية على غرار العديد من دول العالم جملة من الإجراءات و السياسات لمحاصرة انتشار فيرس كورونا، وقد اتسمت تلك الإجراءات بالتدرج و الواقعية وقوبلت باستجابة كبيرة من مختلف مكونات المجتمع الموريتاني (هيئات رسمية، أحزاب سياسية، مجتمع مدني وكافة القوى الحية بالبلد).

وشكلت الدولة الموريتانية لهذا الغرض لجنة وزارية يرأسها الوزير الأول هي المخولة باتخاذ اللازم حيث أمرت بالقيام بعملية تحسيس واسعة تشارك فيها مختلف القطاعات المعنية والسلطات الجهوية والمحلية، بالإضافة إلى جميع الوسائط والوسائل الإعلامية حول أسباب انتقال هذا الوباء وطرق الوقاية والعلاج منه؛ هذا مع التزام الحكومة بتزويد المواطنين في كل وقت، وبشفافية تامة بكل المعلومات والمستجدات، وحرصها على الرد على كل الشائعات المغرضة وردع المسئولين عنها عند الاقتضاء. ومن أجل الوضع الفوري لهذه التدابير حيز التنفيذ توزع أعضاء اللجنة الوزارية إلى لجان مصغرة مختصة تعنى على التوالي: بالصحة والأمن، وبالوسائل والخدمات اللوجستية، وباليقظة الاقتصادية وبالتحسيس والاتصال.

غير أن الإستراتيجية الوطنية حددها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في خطابه للأمة بتاريخ 25 مارس 2020 حيث أعلن إنشاء صندوق خاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا الجديد، أو ما بات يُعرف باسم "كوفيد-19"، يتضمن 7 إجراءات منها إعفاء الأسر الفقيرة من فواتير الماء والكهرباء لمدة شهرين.

وتساهم الدولة الموريتانية بهذا الصندوق بمبلغ 25 مليار أوقية (نحو 67 مليون دولار) وهي موجهة إلى:

1- اقتناء كافة حاجيات البلد من الأدوية والمعدات والتجهيزات الطبية المرتبطة بالوباء.

2- تخصيص 5 مليارات أوقية قديمة لدعم 30 ألف أسرة من الأسر المعالة من طرف النساء والعجزة وذوي الإعاقة بإعانة مالية شهرية طيلة ثلاثة أشهر.

2- تحمل الدولة لكافة الضرائب والرسوم الجمركية على المواد الغذائية من القمح والزيوت والحليب المجفف والخضروات والفواكه طيلة ما تبقى من السنة وهو ما سيساهم في تخفيض هذه المواد الأساسية.

3- تحمل الدولة لفواتير الماء والكهرباء عن الأسر الفقيرة لمدة شهرين.

4- تحمل الدولة عن المواطنين في القرى كافة، تكاليف المياه القروية طيلة بقية السنة.

5- تحمل الدولة عن أصحاب المهن والأنشطة الصغيرة ولمدة شهرين، كافة الضرائب البلدية.

6- تحمل الدولة عن أرباب الأسر العاملين في قطاع الصيد التقليدي، كافة الضرائب والإتاوات المترتبة على هذا النشاط طيلة بقية السنة.

كما اتخذت الدولة جملة من الإجراءات الاحترازية بالتدرج كانت على النحو التالي:

- غلق المجال الجوي بالكامل؛
- إغلاق المدارس والجامعات والمحاظر ؛
- إغلاق الأسواق بشكل نهائي باستثناء أسواق المواد الغذائية والبنوك ووكالات تحويل الأموال
- الحجر لكل الوافدين من المخارج عبر المطارات في فنادق مع التكلف التام بظروف الإقامة والإعاشة؛
- التنفيذ الصارم لقرار حظر كل الأحداث والفعاليات التي تكون مناسبة لاختلاط كثير من الأفراد؛
- تقليص المعابر الحدودية، وتوفير الأدوات اللازمة للكشف الطبي؛
- غلق الحدود البرية وتوفير أماكن للحجز في المدن الحدودية؛
- توقيف التنقل بين ولايات؛
- تسيير دوريات على طول الحدود من طرف العديد من أجهزة الامن؛
- توقيف صلاة الجمعة؛
- بث القرآن الكريم من المساجد ليلا ونهارا؛
- فرض حظر التجول من الساعة السادسة مساء وحتى السادسة صباحا.

ولا شك أن لهذه الإجراءات تأثير بالغ على المرأة والأسرة ومن هنا فقد توجه الدعم الحكومي بالأساس للعائلات التي تعيلها النساء، والمعوقين والمرضى، وذلك لتخفيف آثار تلك الإجراءات على الشرائح الهشة..

وبالنسبة للقطاع الخاص فقد بادر طيف واسع منه لتسيير قوافل تضامن مع الأسر الضعيفة فضلا عن تبرع للصندوق المشار إليه أعلاه بمبالغ نقدية كبيرة.

وقد باشرت عشرات منظمات المجتمع المدني انخراطها في حملات تعبوية وتحسيسية حول سبل الوقاية من الإصابة بهذا الفيروس وكذلك المساهمة في توصيل المساعدات الغذائية وأدوات النظافة إلى مستحقيها في منازلهم.

ومنذ منتصف شهر مايو عرفت البلاد موجة ثانية من انتشار الفيروس حيث تجاوز عدد الإصابات 1049 إصابة وعدد الوفيات 55 حالة،

وقد تم خلال المرحلة الثانية إغلاق المدن الكبرى التي شهدت تزايد الحالات، وعلى رأسها العاصمة نواكشوط، والاستمرار في حظر التجوال من الثامنة مساء وحتى السادسة صباحا، مع منع التنقل بين ولايات الوطن، والسماح بعودة العالقين بشروط وقائية خاصة..

ويتوقع أن يكون للجائحة تأثير ضاغط على الاقتصاد الوطني، وذلك بانخفاض العائدات الضريبية بنسبة 20 بالمائة، وتوقع عجز في ميزانية السنة الجارية بحدود 05 في المائة، ونسبة نمو سالب للاقتصاد الوطني، وهو ما أخذته الحكومة بالاعتبار في قانون المالية المعدل الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية.

كما صادقت الحكومة على مشروع قانون محاربة العنف ضد المرأة والفتاة الذي سيعرض قريبا على البرلمان ليستكمل الترسانة القانونية الوطنية لحماية المرأة..

وتحتاج المرحلة الحالية زيادة في التضامن العربي والعالمي مع الدول التي تجتاحها موجة الوباء مثل بلادنا، وخصوصا في المجالات الطبية وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية..

حفظ الله الأمة العربية الإسلامية والعالم اجمع من شر هذا الوباء.

مداخلة الأمين العام لوزارة الشئون الاجتماعية والطفولة والأسرة بموريتانيا

السيد محمد محمود ولد سيد يحي

17 يونيو 2020